الفصل الثانى

العلاقات المصرية مع دول الحوض

ويضم الموضوعات التالية :

- العلاقات المائية المصرية الأثيوبية
- الانفلات المائى فى أعالى النيل
- السياسة المائية المصرية العامة
- محددات السياسة المائية المصرية تجاه أثيوبيا

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع نظراً لحجم الايراد المائي الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنوياً ،وعلي الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لاترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي بإستثناء اتفاقي بريطانيا المسئولة عن السودان آنذاك وإيطاليا المسئولة عن الحبشة آنذاك في عام١٩٠٢، وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان بما يؤثر علي كمية المياة المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما اعترضت علي اتفاقيتي١٩٥٩و١٩٢٩ الخاصتين بمصر والسودان. غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون، حيث وقع مبارك وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا عام١٩٩٣ إطاراً للتعاون بين مصر وأثيوبيا تضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياة نهر النيل تفصيلاً من خلال الخبراء علي أساس إطار اتفاق المجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر، وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حالياً بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان ولقد قامت أثيوبيا بهذه الأعمال علي مياة نهر النيل وبشكل

منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

مصر ودول البحيرات العظمى

يضم إقليم البحيرات العظمي كلاً من كينيا - رواندا - بوروندي - الكونغو - وأوغندا وبرغم أن هذه الدول متشاطئة نيلياً إلا أن النيل لا يشكل لها أهمية رئيسية من حيث الإمداد بالمياة وتسهم منطقة البحيرات العظمي بنحو٢٢ مليار م٣/ سنويا وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تستقبل١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياة الأمطار سنوياً حيث تصل سعة التخزين لبحيرة فكتوريا نحو٥٠٠ مليار م٣ وألبرت نحو١٥٠ مليار م٣ وتأتي علاقات مصر مع دول البحيرات العظمي في شكل مشروعات مشتركة وعلاقات سياسية وثقافية واقتصادية علي نحو ما هو قائم مع أوغندا وفي مجال المياة الجوفية واستصلاح الأراضي مع كينيا وبرامج الأمن الغذائي مع تنزانيا ومشروعات الربط الكهربائي مع الكونغو وغير ذلك ومن هذا الاستعراض لعلاقات مصر المائية بدول حوض نهر النيل يأتي تطور مواقف الدول علي غير اتساق مع الخط الذي تلتزم به مصر تاريخياً وهو التعاون والحفاظ علي علاقة حسن الجوار، وكذلك ما تقوم به من علم وخبرة بتقديم مبادرات متتالية لاستغلال الفاقد لصالح دول حوض النهر بما يحقق مصلحة الجميع في مقابل مواقف لا تتماشي مع قواعد الجغرافيا والهيدرولوجيا واطار الاتفاق الذي وقعته الأمم المتحدة

بأغلبية أعضاء الجمعية العامة عام١٩٩٧الذي لاقي إعتراضاً من أثيوبيا وكينيا بوروندي وفي المقابل تتحفظ مصر علي الاصرار من جانب دول المنابع علي عدم الاعتراف بما يقره المجتمع الدولي والقرارات الدولية من توارث المعاهدات والاتفاقات.

إن هذا الموقف المتأزم الذي نرجو أن يكون طارئاً وعارضاً وقابلاً للتغيير والاتفاق مع قواعد المنطق خلال الشهور القادمة سوف يؤدي إلي توقع حدوث ضرر علي كل من مصر والسودان بل وحدوث ضرر علي كل دول الحوض نتيجة عدم التعاون المحقق لمصلحة الجميع، وعلي دول الحوض أن تتعاون وأن تحقق سيطرة علي إيراداتها من مياة حوض نهر النيل بما يحقق صالحها فالتعاون والتفاهم هما الطريق للتقدم وصنع النهضة.

الانفلات المائى فى أعالى النيل

إن الأسباب التي أدت إلى تداعى النظام الحاكم فى مصر هى إهمال وإستهتار واستهانة النظام السابق بملف مياة النيل وإحساس المواطن المصرى بأن حكام البلاد لا يعبأون بأهم الموارد الطبيعية للبلاد والسبب الحقيقى فى وجودهم والمصدر الأساسى لرزقهم وقوتهم وغذائهم وكسائهم وحاضرهم ومستقبلهم هم وأولادهم وهو الماء.

والواضح أن الرئيس السابق اعتبر أن زيارة أفريقيا عقب محاولة الإعتداء على حياته فى أحد شوارع العاصمة الأثيوبية أديس أبابا إحدى

المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها حياته ومن ثم فقد إتخذ قراراً أن تكون زياراته لها فى أضيق الحدود رغم إبداء إعجابه فى مرحلة من المراحل بمنظمة الوحدة الأفريقيا ومقارنتها بأنها الأحسن والأكثر كفاءة وانتظاماً عن جامعة الدول العربية ومع ذلك فإنه فى سبيل المحافظة على سلامته اتخذ هذا القرار الغريب الذى عانت البلاد والعباد من آثاره حتى تهاوى نظام حكمه.

لم يكن ذلك هو السبب الوحيد وراء إهمال ملف المياة وعدم توفير الاهتمام الكافى له ولكن يعود السبب فى تخوف الرأى العام فى مصر إلى أن الملف بأكمله وضع فى يد وزير كانت الأمة أجمعها تظن أنه الوحيد الذى يستطيع تناول موضوعاته بالقدرة الفنية والكفاءة العلمية والخبرة العملية إلا أنهم فوجئوا فى يوم من الأيام بخروج هذا الوزير بمهانة من وزارته واستبداله ولأول مرة فى تاريخ وزارة الرى بأحد أساتذة الجامعة الذى لا يمكن أن يوصف بأكثر من أنه ليس على نفس مستوى الخبرة والمعرفة التى كان يتصف بها الوزير الذي سبقه ومن هنا كانت المعاناة التى عاشها المواطن المصرى خلال عامين تربع فيهما الوزير الجامعى على كرسي الوزارة ولم يكن فيها يوم واحد من الاستقرار وإنما كانت كلها علامات إستفهام تسأل هل سنفاجأ يوماً بأن نهر النيل سيصبح جافاً من المياة ويستطيع المواطن أن يعبر بره الأيمن إلى بره الأيسر سيراً على قدميه أو ربما محمولاً على بعيره؟

ان ثورة يناير والأحداث التى سبقتها واستهتار وإهمال رأس النظام وسوء التقدير وفساد الإدارة الذى أصاب القائمين على أمر الملف ومعاونيهم دفع من يريدون الاستفادة من ضعف الموقف المصرى إلى العديد من التصرفات التى لا يمكن أن توصف بأنها أقل من إنفلات مائى كامل فى أنحاء الحوض ولا أدل على هذا الانفلات من أن تقوم كل دولة من دول المنبع بما فى ذلك السودان الشقيق بإقامة السدود فى كل ركن من أركان الحوض وعرض ملايين الهكتارات على شكل مشروعات زراعية واللافت للنظر فى هذه الظاهرة أن الجميع يؤكدون أن الإيراد المائى لمصر لن يقل بعد كل هذه المشروعات وأظن أن مثل هذا القول لا ينطلى على عاقل إذ أن إقامة السدود لتوليد الطاقة الكهربائية رغم أن الكثيرين يدعون أنها تعمل فقط على تنظيم ورود ووصول المياة إلى نهاية المنظومة إلا أن ذلك غير صحيح لأن أى سد يجب أن يكون له بحيرة تغذى محطة الكهرباء والبخر من هذه البحيرة يمثل فاقد لايمكن إستعادته ثم إن وجود الماء بشكل دائم فى هذه البحيرة يغرى المواطنين فى موقعها باستخدام المياة للزراعة والأغراض الأخرى وهذا أيضاً فاقد لا يمكن إستعادته.

أما زراعة الأراضى التى تروى حالياً بالأمطار خلال موسم هطول المطر فقط وتحويلها إلى أراض مروية يمكن أن يقوم عليها محصولان أو ربما ثلاثة محاصيل سنوياً فإن فى ذلك بكل تأكيد تأثير على الإيراد

الطبيعى لمصر يتمنى الجميع أن تسفر الاتصالات مع دول المنابع عن إعادة تنظيم هذا التكالب على بناء السدود ووقف هذه الاعتداءات الصارخة والانفلات والفوضى فى أعالى النيل أما إذا استمر هذا الوضع فعلى المسئولين عن ملف المياة فى مصر أن يكشروا قليلاً عن أنيابهم وأن تكون البداية بالتفاوض بشراسة دفاعاً عن حقوق البلاد ثم الدخول فى مرحلة التوفيق والاستفادة بالمساعى الحميدة للدول التى تربطنا بها مع دول الحوض صداقة متينة وأن نكون أيضاً على استعداد للدخول فى جولات قانونية على مستوى محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وأن توظف الإمكانيات اللازمة محلية كانت أو إقليمية أو دولية لكسب هذه الجولات حيث لا بديل هنا عن الحصول على الحقوق ولا يمكن القسمة فى مثل هذه الأمور ولو على اثنين من الجانب الآخر لزاماً على كل من يحب تراب هذه البلاد أن يدفع وبقوة فى اتجاه تحلية مياة البحر والمياة الجوفية التى تقل نسبة تركيز الأملاح بها عن مياة البحر ولكنها تفوق فى نفس الوقت نسبة تركيز الأملاح فى الماء العذب إن تحلية المياة هو المستقبل الذى تستطيع من خلاله مصر أن تأمن جانب الأصدقاء والأعداء على حد سواء وأن تؤمن حاضر ومستقبل أجيالها وإذا كان هذا هو الهدف فإن الاستفادة بالطاقة المتجددة من الشمس والرياح الوسيلة التى نستطيع من خلالها أن نصل إلى إنتاج كبير الحجم قليل التكاليف تحتمله ميزانيات البلاد المثقلة بالمصروفات

المحدودة الإيرادات.

السياسة المائية المصرية العامة

تعتبر مصر من الدول التي بدأت في إعداد وتنفيذ السياسات المائية منذ فجر التاريخ، ويتمثل ذلك في إنشاء العديد من مقاييس النيل في معابد قدماء المصريين، والتقويم الدقيق لحركة المياة في النهر للتعرف علي مواقيت ارتفاع مناسيب المياة وانحسار الفيضان، وكل ذلك ارتبط بانتاج الغذاء من الحبوب والثروة السمكية والحيوانية، وارتبط أيضاً بفرض الضرائب في سنوات الوفرة المائية والامتناع عنها في سنوات الشح والندرة، وكانت سياسة محمد علي المائية تتمثل في قدرة البلاد علي تحويل أكبر قدر من أراضي الزراعة علي مياة الفيضان إلي زراعة مستديمة يدخل في دورتها المحصول الصيفي مع المحاصيل الأخرى التي كانت تزرع فى الشتاء فقط عقب شهور الفيضان ومن هنا كان إنشاء القناطر الخيرية والترع الصيفية بمثابة أدوات التخزين التي مكنت من التوسع أفقياً بزراعة مساحات جديدة، والتوسع رأسياً بزراعة أكثر من محصول في نفس المساحة وتتالت السياسات المائية المصرية بعد بداية القرن العشرين ليعكس كل منها أحد الأحداث المائية المهمة، فعلي سبيل المثال كان الانتهاء من إنشاء خزان أسوان (١٨٩٨ ـ ١٩٠٢) والتمكن من تخزين مليار متر مكعب من المياة فيه ايذاناً بإعداد سياسة مائية عن طريق استخدام هذه المياة وحدث نفس الشيء عندما تمت

التعلية الأولي لهذا الخزان، مما أدي الي زيادة سعه التخزين إلي ٢.٥ مليار متر مكعب .

كانت السياسات المصرية علي الدوام تضع الأولويات علي أساس أن تغطية البلاد بمياة الشرب النقية تأتي علي رأس القائمة، يليها متطلبات الصناعة التي كانت تتركز في مصانع النسيج ومصانع السكر، ومعاصر الزيوت وغيرها من الصناعات التي تقوم علي الإنتاج الزراعي، وما يزيد عن ذلك يوجه مباشرة الي الأنشطة الزراعية ومن هنا جاءت المعادلة التي تحصل الزراعة فيها علي ما يزيد علي ٨٠% من الميزانية المائية للبلاد، وما يزيد عن ذلك، فهو لكل أنشطة التنمية والخدمات الأخري، كذلك قامت السياسات المائية المتتالية علي مبدأ قطف الثمار الأكثر دنوا من الأرض أولاً، وذلك بمعني بدء الزراعة في الأراضي المتميزة من حيث نوعية التربة واستواء الأرض وانخفاض المنسوب أولاً، ثم التدرج إلي الأراضي الأقل صلاحية بعد ذلك، ثم ان استخدام المياة جاء بحيث بدأ بالمياة السطحية ذات الجودة العالية أولاً تلا ذلك استخدام المياة الجوفية العذبة ثم الماء السطحي والجوفي الأقل عذوبة ثم إعادة استخدام مياة صرف الأراضي الزراعية، ثم إعادة استخدام مياة الصرف الصحي والصناعي المعالجة حتي كان اللجوء الي تحلية ماء البحر أو الماء المالح مما يطلق عليه .

وقد انتهت السياسات المائية الي تلك التي تم عرضها عام ١٩٩٧

لتغطي الفترة من هذا التاريخ وحتي عام ٢٠١٧، والتي صدر لها تحديث في عام ٢٠٠٩، تؤكد هذه السياسة أن للزراعة نصيب الأسد من الميزانية المائية للبلاد (نحو ٨٠%) وتوزيع الباقي علي كل الأنشطة الأخري وقد شهدت الأعوام الأخيرة بعض الاحتكاك والتلاسن بل والتوتر بين مصر والبعض من دول حوض النيل، فهم البعض منه أن رغبة مصر في زيادة حصتها من مياة النيل لن تكون بالسهولة المتوقعة، ومن ثم فعليها أن تقنع ـ علي الأقل في الوقت الحاضر ـ بالحصة المقررة طبقا لاتفاقية مياة النيل ١٩٥٩ والتي تبلغ ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا.

كما أن السياسة التي تبنتها البلاد خلال القرن الماضي وحتي الآن قد لا تكون مناسبة في المستقبل القريب والبعيد والسبب في ذلك، يعود إلي أن الزراعة التي تستحوذ علي ما يزيد علي ٨٠% من مياة البلاد لا تعيد إلي الميزانية المالية أو الدخل القومي إلا أقل من ٢٠%، لكن الزراعة في نفس الوقت توفر ٤٠% من القوي العاملة في مختلف الميادين في نفس الوقت، فإن البلاد تمر بمنعطف حرج من حيث الزيادة السكانية، التي زادت علي ٩٠ مليون نسمة تستهلك حالياً ما يزيد علي ٢٨ مليون متر مكعب من مياة الشرب النقية يومياً (نحو١١ مليار متر مكعب سنوياً)، ينتظر أن تزيد عن الضعف بحلول عام ٢٠٣٠ عندما يصل عدد مواطني البلاد إلي ١٥٠ مليون نسمة كذلك فإن الصناعة التي تنافس الزراعة بقوة من حيث عائد المتر المكعب الواحد والذي يزيد في الانتاج

الصناعي علي عشرة أضعاف ما تنتجه نفس الكمية من المياة في الزراعة، هذا بالإضافة الي أن مياة الصرف الصحي يمكن بسهولة تجميعها وإعادة استخدامها بعد معالجتها بعكس الزراعة التي يتمثل الفاقد منها بالبخر فإذا أضيف الي ذلك أن الدولة تتجه الي ما يشبه الثورة في مجال الجذب السياحي، وتهدف الخطط المستقبلية الي زيادة عدد السائحين الي ٢٠ مليون يمكن أن يقضوا في البلاد ٢٠٠ مليون ليلة سياحية يحتاجون الي المياة لري ملاعب الجولف والمساحات الخضراء وحمامات السباحة ونافورات المياة، بالإضافة إلي ما يحتاجه السائح من مياة للاستخدام الشخصى ، وخلاف ذلك يتضح أن الأنشطة الصناعية والسياحية كذلك زيادة عدد السكان كلها مجالات لن يكون من السهل علي متخذ القرار أن يحجم استهلاك المياة فيها ومن ثم فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المرشح بقوة لدفع فاتورة الزيادة في هذه الاستخدامات ولكن كيف يكون ذلك والملايين الوافدة من المصريين الجدد يحتاجون إلي الغذاء والكساء، وكيف يكون ذلك وقد قررت الدولة زيادة الرقعة المنزرعة لتزيد من المنزرع حالياً والذي يزيد بقليل علي ٨ ملايين فدان إلي ما يزيد علي ١٠ ملايين فدان في المستقبل القريب ٢٠١٧.

تشير معظم التقارير إلي أن الدول تبدأ دائماً بالأنشطة الزراعية وبموالاة التقدم تتحول تدريجياً نحو الأنشطة الانتاجية الأخري (الصناعة

مثلا) ثم تنتقل في نهاية مراحل التقدم إلي الخدمات ـ أضرب بذلك مثالاً علي بعض الولايات الأمريكية خصوصاً في المناطق الغربية مثل كلورادو وكاليفورنيا- التي تحولت تدريجياً من الزراعة إلي الصناعة، وهي الآن في سبيلها إلي هجرة الصناعة إلي أسواق الخدمات والمال، كذلك فإن الجزر البريطانية كانت من أوائل الدول التي تحولت من الزراعة إلي الصناعة، ويقوم الاقتصاد البريطاني في الوقت الحاضر بما يزيد علي ٧٠% منه علي تقديم الخدمات بمختلف أنواعها، هناك بطبيعة الحال فارق كبير بين الدول التي ذكرتها وبلادنا العزيزة من حيث الامكانات الاقتصادية والتطور التكنولوجي والموارد الطبيعية والبشرية، لكني لا نكاد نري أي مستقبل للزراعة في مصر دون أن تطور نفسها بشكل هائل

محددات السياسة المصرية المائية تجاه أثيوبيا

أسبغ الارتباط العضوي بمياة النيل والبحر الأحمر نوعاً من الخصوصية على العلاقات بين مصر وأثيوبيا بما جعل للسياسة المصرية تجاه أثيوبيا طابعها الخاص الذي اتسم بالثبات النسبي مع التغير وفقاً لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية والأوضاع الداخلية في كلا البلدين .

ويُعد نهر النيل المصدر الرئيسي للمياة في مصر حيث تبلغ حصة مصر من مياهه ٥٥.٥ مليار متر مكعب تمثل ٧٩.٣ % من الموارد

المائية وتغطى ٩٥ % من الاحتياجات المائية الراهنة يمثل الاستخدام الزراعي للمياة الجزء الأكبر للاستخدامات حيث يبلغ نحو ٥٩.٣ مليار متر مكعب بنسبة ٨٥.٦ % من إجمالي الاستخدامات عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وقدر احتياج القطاع الصناعي من المياة بنحو ٧.٨ مليار متر مكعب، يُستهلك منها فعلياً نحو ١.١٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ والباقي يعود إلى النيل والترع والمصارف بحالة ملوثة .

ومن الجدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق تساوي ضعف مساهمة النيل الأبيض في مياة نهر النيل، وتصبح مساهمة النيل الأزرق ٩٠% والنيل الأبيض ٥% عند الذروة، في حين تصبح ٧٠% للأول و٣٠% للثاني عند الحالات الدنيا

وأثيوبيا وحدها – خلافا لبقية دول أعالي النيل التي لا تستخدم مياة النيل في الري- هي التي لديها وتخطط لمشروعات تعتمد على مياة النيل مثل مشروع زراعة حوض نهر البارو وزراعة حوض نهر النيل الأزرق التي تستلزم استخدام ٤ بليون متر مكعب من المياة ومن هنا خطورة العلاقات المصرية الأثيوبية وسياسة مصر تجاه أثيوبيا حيث أن ٦٠% على الأقل من مياة النيل التي تستخدم في الري قادمة من أثيوبيا ومن وجهة نظر هندسية بحتة تستطيع أثيوبيا التأثير على مياة النيل الوارد إلى مصر عن طريق أنهار الدندر والرهد وستيت، وإن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا بنفقات باهظة ومن ناحية أخرى فإن أمثل المشروعات تحقيقا

لاستفادة مصر من استخدام مياة النيل هو بناء سد وخزان في جامبيلا في أثيوبيا وعلى الرغم من وجود خمسة اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا في ما يتصل بالنيل هي: بروتوكول روما الموقع في ١٥ إبريل ١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا - التي كانت تحتل إريتريا في ذلك الوقت و اتفاقية أديس أبابا الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، واتفاقية لندن الموقعة في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في القاهرة في الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي آنذاك ميليس زيناوي، على الرغم من ذلك فإن أثيوبيا كانت من أوائل دول حوض النيل التي طالبت بإعادة النظر في اتفاقيات مياة النيل بوصفها اتفاقيات سابقة وقعتها نيابة عنها الدول الاستعمارية ومن ثم فإنها تنتقص من سيادتها وعبرت أثيوبيا عن هذه الرؤية صراحة على لسان مدير عام هيئة تنمية الوديان في أثيوبيا ومندوبها في مؤتمر لندن بشأن مياة النيل المنعقد يومي ٢-٣ مايو ١٩٩٠ وحتى اتفاق ١٩٩٣ علقت أثيوبيا مباحثات تنفيذه بعد جولتين متذرعة بأن مصر غير جادة في التوصل لاتفاق.

وواقع الأمر انه كما قرر أحد الباحثين الأثيوبيين فإن هناك شكوكاً راسخة بين العديد من الدول المشاطئة للنيل ومن الصعب محوها بجرة قلم تعود هذه الشكوك في قدر كبير منها إلى ميراث الخبرة التاريخية

التي امتزجت فيها سنوات العداء بفترات الصداقة والتعاون فحديثا اهتمت القوى الأوربية بفكرة الضغط على مصر من خلال مياة النيل فكان الغرض إنشاء قوة مسيحية كبرى في أثيوبيا تواجه القوة الكبرى الإسلامية في مصر، وبهذا أصبح هناك تراث فكري وديني وثقافي يجعل من أثيوبيا مصدرا دائما لتهديد مصر عن طريق مياة النيل، ورسخت هذه الفكرة في رأس الأثيوبيين والمصريين، وانعكست بعد ذلك في سياسة كل من الطرفين تجاه الآخر، وما زالت هذه الفكرة مستمرة وامتدادا لهذا الاتجاه يرى جول بيترز أن إسرائيل تؤمن بخط استراتيجي ثابت يرتكز على مبدأ المحيط والذي يسعى لبناء تحالف غير رسمي مع الدول الموجودة على هامش الشرق الأوسط ومن بينها أثيوبيا انطلاقا من كونها دولاً غير عربية لها تاريخ من العلاقات العدائية مع العالم العربي، وتعمل على إضعاف شوكة العالم العربي

وفي هذا السياق يمكن فهم أبعاد مقولة أفرايم سينيه في كتابه إسرائيل بعد عام ٢٠٠٠ على أنه لا يمكن تقدير القيمة الاستراتيجية لأثيوبيا واريتريا دون الإشارة إلى سيطرتهما على مصادر النيل فهذه المسالة تخلق توتراً بينهما وبين مصر التي تخشى من حدوث أي تغيير هيدرولوجي في مصادر النيل يؤثر على شريان حياتها احتلت العلاقات الإسرائيلية مع أثيوبيا مرتبة متقدمة في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا؛ حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لها للنفاذ والتغلغل

في القارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها في مدخل البحر الأحمر وأعالي النيل، لذلك عملت على تشجيع ظهور الكيانات والدويلات الصغيرة و الضعيفة حول أثيوبيا

وهدفت إسرائيل من ذلك إلى تهديد أمن مصر المائي من خلال محاولة زيادة نفوذها في الدول المتحكمة في منابع النيل وأهمها أثيوبيا التي مثلت المدخل الرئيس للنشاط الإسرائيلي في منابع النيل، وقد أوصى تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية في الكيان الصهيوني بما أسماه "معاقبة مصر" إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها السعى لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني لمسالة المياة في حوض النيل

لذا وطدت إسرائيل علاقتها الاقتصادية بأثيوبيا حتى وصل الأمر على حد احتكارها لتجارة المحاصيل ولأسواق استهلاك العديد من السلع في أثيوبيا، كما استخدمت سياسة الإغراق لاكتساح السوق الأثيوبية بمختلف البضائع والسلع، وإلى جانب إقامة العديد من المستعمرات الزراعية تحت إشراف الخبراء الإسرائيليين على غرار المزارع الجماعية الكيبوتز التعاونية الموشاف، قامت إسرائيل بتملك وإدارة العديد من المزارع من خلال الشركات الإسرائيلية مثل شركة انكودا التي تملكت ٥٠ ألف هكتار في أثيوبيا، وسعت إسرائيل بشكل مباشر لزعزعة الأمن المائي المصري من خلال إقامة العديد من السدود في أثيوبيا التي

يمكن أن تؤثر على حصة مصر من المياة الواردة إليها مما اضطر مصر في ١٧ يناير ١٩٩٠ - على سبيل المثال - إلى تحذير إسرائيل و أثيوبيا من العبث بمياة النيل، بعد تلقيها تقارير عن نشاطات إسرائيلية في أثيوبيا، وقيام الإسرائيليين باستكشاف إمكانية بناء ثلاثة سدود في أثيوبيا، فأرسلت القاهرة رسالة إلى أديس أبابا عبر ليبيا في يناير ١٩٩٠ تفيد بأن القاهرة لن تسمح بأي محاولة لإعاقة مجرى نهر النيل وطلبت الخارجية المصرية من الحكومة الأثيوبية توضيحا لتأثير السدود التي تبنيها على بحيرة تانا على تدفق المياة بمعدلاتها الطبيعية على النيل الأزرق، وجاء الرد بعدم تأثير هذه السدود.

ونشرت مجلة لاكسبريس الفرنسية في عددها الصادر في ١١ أغسطس ١٩٩١ أن تل أبيب عرضت على أثيوبيا مشروع بناء سدود على نهر النيل تقديرًا منها للدور الإيجابي في ترحيل يهود الفلاشا، وفي عام ١٩٩٧ أعلنت شركة ناحال الإسرائيلية المسئولة عن تطوير وتخطيط الموارد المائية في إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال في أثيوبيا لحساب البنك الدولي وفي الفترة التي واكبت عقد دول حوض النيل مؤتمراً في الإسكندرية قام أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل بجولة تشمل بعض دول منابع النيل، بدأت في أثيوبيا في ٢/٩/ ٢٠٠٩.

وكان سعي السياسة المصرية لمحاصرة الآثار السلبية للمخططات الإسرائيلية لزعزعة أمن مصر المائي أحد محددات السياسة مصر

المائية تجاه أثيوبيا.

كما ألقت بنية وطبيعة التفاعلات في النظام الدولي ظلالها على السياسة المصرية تجاه أثيوبيا فشهدت دول حوض النيل في فترة الثمانينات حالة من عدم الاستقرار التي كانت جزء من مناخ وأساليب الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وبالتالي سادت العلاقات بين مصر وأثيوبيا العديد من التعقيدات في التسعينات.

كما استثمرت الدبلوماسية المصرية الظروف الدولية المواتية لعقد إطار التعاون بين مصر وأثيوبيا ١٩٩٣ وإن كان البعض يأخذ على الدبلوماسية المصرية أنها فوتت عقد اتفاق كامل ونهائي مع أثيوبيا في السنوات الأولى مما سمي آنذك النظام العالمي الجديد عام ١٩٩١ فلم يعقد الاتفاق إلا عام ١٩٩٣.